مهند مصطفى*

معاداة السامية الجديدة كجزء/ ككل من الاشتباك مع المسألة الفلسطينية العادلة

ملخص

ترمي هذه الورقة إلى عرض وتحليل السجال الإسرائيلي حول مفهوم العداء للسامية، وحصره في المسألة الفلسطينية. وينطلق المقال من ادعاء أن السجال الذي فجره قرار البرلمان الفرنسي اعتبار المعارضة للصهيونية شكلا من أشكال العداء للسامية، في جانب منه، يتعلق بسؤال جوهر الصهيونية في السجال الإسرائيلي، وعن أي صهيونية بالضبط يجب معارضتها، وهو جزء من الصراع السياسي والأيديولوجي الأوسع في إسرائيل حول احتكار تفسير الصهيونية ودورها وغايتها.

ويأتي هذا التأطير للعداء للسامية من خلال توسيع المفهوم ليشمل كل نقد لإسرائيل ولسياساتها باعتبارها تعبيرا جمعيا عن حق تقرير المصير للشعب اليهودي، وذلك كجزء من سحب خطاب العدالة الذي تتسم به القضية الفلسطينية، ووسم تأييد الحق الفلسطيني كجزء من العداء للسامية، ولكن الأهم اعتبار المعارضة للصهيونية جزءا من العداء للصهيونية. فتوسيع المفهوم لا يفيد مواجهة العداء للسامية النابع من ممارسات وتفوّهات أو خطاب تقليدي صنف على أنه عداء للسامية في الماضي، بل جاء كجزء من مواجهة الخطاب المؤيد لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وعدالة قضيته وحقه في مقاومة الاحتلال أو الاستعمار الإسرائيلي، وفي الجانب الآخر سبغ المشروع الصهيوني بالأخلاقية من خلال إفراد تعريف خاص به من خلال نفيّ كل ناقد له. في هذا المقال سيكون

* باحث ومحاضر جامعيّ في العلوم السياسيّة، مدير عام مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية– حيفا.

يتم في السنوت الأخيرة استعمال مكثف لتهمة العداء للسامية ضد كل ناقد لإسرائيل، أو ضد كل نقد أو ناقد للوبيات اليهودية في الدول الغربية، رغم أن هذه اللوبيات هي جزء من النظام السياسي في الدول الديمقراطية، ونقد دورها هو حالة طبيعية لنقد العلاقة بين السلطة وبين القوى السياسية الضاغطة.

من الصعب التفريق بين النقاش حول جوهر الصهيونية وبين تعريف معاداة السامية.

توطئة

في العام ١٩٧٥ أقرت الهيئة العامة للأمم المتحدة بأغلبية كبيرة قرارا ينص على أن «الصهيونية هي أحد أشكال العنصرية والتمييز العنصري». وفي العام ١٩٩١ عادت الهيئة العامة واتخذت قرارا بإلغاء القرار السابق. حدث ذلك نتيجة تحولات دولية (نهاية الحرب الباردة) وتحولات إقليمية (حرب الخليج، وبدء مؤتمر السلام في الشرق الأوسط بين الدول العربية وإسرائيل). وهكذا ألقت الأمم المتحدة هذا الشأن الذي كان جزءا من قرار دولي رسمي، إلى ساحة السجال الأكاديمي، والفكري والسياسي، والأهم الأيديولوجي، واخضعته لميزان القوة والقوى في العالم، وليس لميزان المعايير الأخلاقية والعدالة وحقوق الإنسان والشعوب.

في السنوات الأخيرة، أقرت مجموعة من البرلمانات الأوروبية والولايات الأميركية قرارات اعتبرت فيها أن التوجهات المعارضة للصهيونية هي شكل من أشكال العداء للسامية، وقبل ذلك اعتبرت أن حركة المقاطعة لإسرائيل تحمل مركبات معادية للسامية أو أنها معادية للسامية، بدأ السجال الأخير في أعقاب قرار البرلمان الألماني اعتبار حركة المقاطعة لإسرائيل حركة معادية للسامية بشكل جارف، ولاحقا قرار البرلمان الفرنسي اعتبار معارضة الصهيونية شكلا من أشكال معاداة السامية، اتّخذ القراران في النصف الثاني من العام ٢٠١٩، تتويجا لجهود إسرائيلية كبيرة بذلت في السنوات الأخيرة للوصول لهذه النتيجة، إن الإسقاط الجارف للتعريفات آنفة الذكر على حركة المقاطعة وعلى المعارضين للصهيونية، هو بذاته يؤكد على تعسّف هذه التوجهات، وتماهيها من التوجهات الإسرائيلية الحالية، اليمينية القومية الدينية، التي تعمل على إزالة كل عقبة أمام تنفيذ مشروعها الاستيطاني في فلسطين، تحديدا في مناطق ال–٦٧.

بكل الأحوال، حملت هذه الخطوات والتوجهات معها سؤالا؛ سؤالا إسرائيليا تحديدا، حول مفهوم الصهيونية إلى جانب مفهوم العداء للسامية، والعلاقة بينهما.

يتم في السنوت الأخيرة استعمال مكثف لتهمة العداء للسامية ضد كل ناقد لإسرائيل، أو ضد كل نقد أو ناقد للوبيات اليهودية في الدول الغربية، رغم أن هذه اللوبيات هي جزء من النظام السياسي في الدول الديمقراطية، ونقد دورها هو حالة طبيعية لنقد العلاقة بين السلطة وبين القوى السياسية الضاغطة. فمثلا، بعد تصريحات النائبة الديمقراطية الهان عمر عن مدى تأثير اللوبي اليهودي في أروقة الحكم في الكونغرس، ونقدها للسياسات الإسرائيلية عموما، فقد اتهمت بمعاداة السامية، حتى أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب هاجمها، واتهم الحزب الديمقراطي بأنه حزب معاد لليهود وإسرائيل.[١] وتكرر الأمر نفسه مع صحفي ألماني في دير شبيغل نشر تقريرا عن اللوبي اليهودي في ألمانيا، فاتهم مباشرة بالعداء للسامية، واتضح أنه كتب تقريرا من عدة حلقات عن لوبيات أخرى في ألمانيا.[٢]

يستعمل نتنياهو بشكل مكثف العداء للسامية لوسم كل نقد بإسرائيل سواء أكان المنتقدون أفرادا أم مؤسسات، كان آخرها وسم محكمة الجنايات الدولية بمعاداة السامية، وقبل ذلك وسم القيادات الفلسطينية بمعاداة السامية، والقائمة لا

يثير النقاش الإسرائيلي حول مفهوم معاداة السامية وربطه بمعارضة الصهيونية، سؤالا مركزيا حول الصهيونية نفسها في إسرائيل والعالم، بالدرجة نفسها التي يثيرها مفهوم معاداة للسامية. ولا شك أن موقف أغلب المعارضين الإسرائيليين للقرار الفرنسي باعتبار معارضة الصهيونية شكلا من أشكال العداء للسامية نانع من الحرص على مفهوم واحد للصهيونية كما يرونه.

تتسع لإحصاء الاتهامات التي تطلقها إسرائيل الحالية، لا سيّما نتنياهو، على كل ناقد أو معارض لإسرائيل وسياساتها بأنه معاد للسامية. استعملت إسرائيل العداء للسامية لنزع شرعية الناقدين لإسرائيل، لا سيّما المناهضين لها فكريا، وسياسيا واخلاقيا، ووصفت بالإرهاب كل يقاوم الاحتلال الإسرائيلي بأدوات عنفيّة.

مقدمة

يثير النقاش الإسرائيلي حول مفهوم معاداة السامية وربطه بمعارضة الصهيونية، سؤالا مركزيا حول الصهيونية نفسها في إسرائيل والعالم، بالدرجة نفسها التي يثيرها مفهوم معاداة للسامية. ولا شك أن موقف أغلب المعارضين الإسرائيليين للقرار الفرنسي باعتبار معارضة الصهيونية شكلا من أشكال العداء للسامية نانع من الحرص على مفهوم واحد للصهيونية كما يرونه؛ أي حركة تحرر وطني أنهت مهمتها القومية بإقامة دولة إسرائيل عام ١٩٤٨. وما حدث لاحقا، من استمرار الاحتلال عم ١٩٦٧، هو خارج عن المفهوم «التحرري» للصهيونية، ويجب معارضته لأنه يشوه الصهيونية. يثابر الباحث الإسرائيلي اليساري ديمتري شومسكي في نصوصه الأكاديمية والصحافية، في التفريق بين الحركة الصهيونية كحركة تحرر وطني وبين المقاربة الحالية الصهيونية، لا سيّما لدى اليمين القومي الديني المسيطر على الحكم، كحركة كولونيالية تسيطر على شعب آخر وحتى تقوم باستعباده.[٣]

يعتقد شومسكي، أن «جوهر الصهيونية يتمثل في تأسيس وطن قومي لليهود في حدود آمنة ومعترف بها، في اطار دولة ديمقراطية مساواتية مع أغلبية يهودية– [بينما] مشروع الاحتلال والمستوطنات، الذي لا تحدّه حدود سياسية، وليس له أثر اخلاقي يستأنف على مبدأ الصهيونية [كحركة تحرر وطني] منذ أكثر من ٥٠ عاما».[٤] إذن، يعتقد شومسكي أن استمرار الاحتلال منذ عام ١٩٦٧، وصعود الصهيونية الدينية ومشروع الاستيطان والسيطرة على شعب آخر، ومنعه من حق تقرير المصير هو الذي شوّه جوهر الصهيونية، وعلى الرغم من أن شومسكي لا يحمل مسؤولية كل عوامل التشوه على الصهيونية الدينية فقط، والتي يعتبرها كتيار استيطاني هو الأكثر نفوذا وتأثيرا في إسرائيل الراهنة. ويؤكد أن الصهيونية الدينية هي استمرار للصهيونية العلمانية التي أقامت الدولة على أنقاض الشعب الفلسطيني، ومع ذلك فهو يُعارض فكرة الدولة الواحدة، بل يقترح تركيز النضال ضد البعد الاستيطاني في الصهيونية بعد عام ١٩٦٧. يفرق شومسكي بين المشروع الصهيوني عام ١٩٤٨، وبين المشروع الصهيوني عام ١٩٦٧، يعتبر الأول حركة تحرر وطني، والثاني حركة كولونيالية، يتقدم شومسكي عن المعارضين للاحتلال في إسرائيل في اعتباره أن ما حدث عام ١٩٤٨ جاء على أنقاض ومأساة الشعب الفلسطيني، وتتحمل الحركة الصهيونية مسؤولية ذلك.

يندرج هذا التمييز العملي والنظري داخل الصهيونية مع التصنيف الذي قام به حاييم غانز، أستاذ القانون في جامعة تل ابيب، في مجموعة من الكتب التي أصدرها، والتي ميّز فيها بين ثلاثة أنماط من الصهيونية: الصهيونية المساواتية، الصهيونية التمكلية (الاستحواذية)، والصهيونية التراتبية. في كتابه «الصهيونية المساواتية»، يتطرق غانز لهذا المفهوم معتبرا أن مصداقية الصهيونية الأخلاقية تتمثل في اعترافها بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية

على حدود عام ١٩٦٧، والاعتراف بدورها في ولادة مشكلة اللاجئين دون القبول بعودتهم لحدود دولة إسرائيل، ومساواة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وإلغاء قانون حق العودة مع اعطاء امتياز معين لليهود الراغبين بالهجرة لإسرائيل. ويصل غانز إلى نتيجة مفادها أن على إسرائيل تبني الصهيونية «المساواتية» وإلا فإن الأمر سوف يؤدي إلى اهتراء خطابها الاخلاقي وتصدعه، ويهدد مستقبلها.[٥]

يعتقد غانز في كتابه حول «نظرية سياسية للشعب اليهودي»، الذي صدر باللغتين العبرية والإنكليزية، أن الصهيونية التراتبية التي تعطي أفضليّة لليهود على غير اليهود في الدولة اليهودية تتناقض مع جوهر الصهيونية المساواتية التي من منظومتها، برأيه، انطلق المشروع الصهيوني كحركة قومية لليهود. يشير غانز في هذا الصدد أن حق تقرير المصير لمجموعة قومية معنية لا يعطيها الحق في الهيّمنة أيضا في حدودها السياسية؛ أي داخل الدولة التي تعبر عن حقها في تقرير المصير.

يناقش غانز أصحاب الصهيونية التراتبية الذين يعتقدون أن على دولة إسرائيل إعطاء امتيازات وأفضلية للمجموعة اليهودية مقابل باقي المجموعات، معتبرا ذلك متناقضا مع أسس الصهيونية المساواتية. تتعلق الصهيونية التراتبية، تحديدا، بحقوق المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل والتمييز اللاحق ضدهم، والنابع من هذا المفهوم للصهيونية.

أما الصهيونية التملكية والتي يرفضها غانز أيضا، فهي تلك الصهيونية التي ترى في السيطرة على الأرض واستعمارها (الاستيطان تحديدا) والتوسع، الغاية الجوهرية للصهيونية؛ بمعنى تلك هي الصهيونية التي ترى الرابط التملكي أو الاستحواذي بين المجموعة القومية والأرض. والتي تنطلق من جوهر واحد مستمر للماهية القومية، والحق في تطبيقها في فلسطين.[٦]

انطلق غانز في تصنيفه للصهيونية من خلال أطر نظرية وفلسفية مختلفة، صبّها في دراسة المشروع الصهيوني في التاريخ والحاضر. ويرمي غانز من هذا النقاش، في سلسلة من كتبه ومقالاته، إلى إعطاء مصداقية أخلاقية للمشروع الصهيوني بأدوات نظرية وفلسفية مُحكمة التطريز، غير أنه لكي يقوم بذلك يعترف بوجود أنماط من الصهيونية تهدد الأساس الأخلاقي للصهيونية، وهي التملكية والتراتبية. وعلى خلاف شومسكي، لا يربط غانز هذه الانماط بالمسألة الفلسطينية فحسب، بل في جوهر المشروع الصهيوني. فعلى عكس شومسكي الذي يعتبر أن الصهيونية كان لها جوهر واحد وغاية واحدة انحرفت عن مسارها بسبب احتكاكها مع الفلسطينيين وتحديدا عام ١٩٦٧، فإن غانز يعتقد أن الماهيات الثلاث كانت قائمة منذ البداية في المشروع الصهيوني، وزاد التوتر بينها وحضورها بعد مجيء هذا المشروع إلى فلسطين.

قبل التصنيف الذي قدمه غانز للصهيونية، وهو تصنيف متأخر، ولا شك متأثر من التحولات السياسية في إسرائيل في العقد الأخير، المُتمثلة في تعميق السيطرة الاستعمارية على الأراضي الفلسطينية، وتلاشي فكرة تقسيم البلاد بين دولتين، وتقليص حيز المواطنة للفلسطينيين داخل إسرائيل. ساد نقاش آخر في سنوات التسعينيات، يتعلق بالصهيونية نفسها، وتمثل في صعود توجهات «ما بعد صهيونية»، تستأنف على الصهيونية من داخلها، أو تنتقد الواقع الذي أنتجه المشروع الصهيوني على طرفيّ الخط الأخضر.

يشير شلومو اهرنسون أن التوجهات «ما بعد الصهيونية» الموجودة في صفوف يهود إسرائيل وفي العالم، لا سيّما التوجهات الاكاديمية والثقافية قد نهلت من تراث العداء للسامية في الغرب.[٧] في هذا الصدد، يفرق أوري رام بين المعارضة للصهيونية وبين ما بعد الصهيونية، لأن الثانية نمت من رحم المجتمع الإسرائيلي وتعبر عن الواقع الإسرائيلي، في حين أن المعارضة للصهيونية تلغي التعبير القومي للصهيونية المتمثل في دولة إسرائيل. لا يعني ذلك، حسب رام، أن ما بعد الصهيونية لا تلغي الصهيونية، ولكنها تنطلق من الواقع الذي حققه المشروع الصهيوني.[٨] ليس من أجل إلغائه والعودة إلى نقطة البدء أو الصفر، وإنما من أجل تغييره بما يحقق المساواة للفلسطينيين في إسرائيل، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.[٩]

يرتبط هذا النقاش حول المشروع الصهيوني من داخله، بالسجال حول معاداة السامية في السنوات الأخيرة، وتحديدا مع توسيع تعريف معاداة السامية. فالأمر لا يتعلق بتعريف معاداة السامية فحسب، وإنما بات متعلقا بمقاربة الصهيونية من داخلها. فتوسيع تعريف معاداة السامية الذي جرى في السنوات الأخيرة يستهدف بالأساس هذا الاشتباك بين المشروع الصهيوني والمسألة الفلسطينية. فالتعريف الكلاسيكي لمعاداة السامية لا يمكن أن يحقق أهدافا سياسية

لا يمكن أن يحقق التعريف الكلاسيكي لمعاداة السامية أهدافا سياسية وأيديولوجية إسرائيلية في اشتباك المشروع الصهيوني مع المسألة الفلسطينية، التي يتم التعامل معها في طرفها الأول كقضية احتلال ونضال مشروع لشعب يناضل من أجل حق تقرير المصير، وفي طرفها الآخر كسؤال استعماري يتمثل في مقاربة الصهيونية كحركة استعمارية استيطانية.

وأيديولوجية إسرائيلية في اشتباك المشروع الصهيوني مع المسألة الفلسطينية، التي يتم التعامل معها في طرفها الأول كقضية احتلال ونضال مشروع لشعب يناضل من أجل حق تقرير المصير، وفي طرفها الآخر كسؤال استعماري يتمثل في مقاربة الصهيونية كحركة استعمارية استيطانية، فضلا عن نضال الفلسطينيين داخل إسرائيل من أجل مساواة حقوقهم الفردية المدنية والقومية الجماعية. لذلك يهدف توسيع مفهوم معاداة السامية إلى استسهال أخلاقي، وسياسي وقانوني في تجريم حراكات فلسطينية، إن لم يكن كلها على أنها معاداة للسامية، وبذلك فهو يضع مأزقا أخلاقيا أمام يهود صهيونيين وغير صهيونيين في مقاربة الصهيونية من جهة، ومقاربة الواقع السياسي الناتج عن المشروع الصهيوني من جهة ثانية.

معاداة السامية كأداة أيديولوجية-سياسية

بدأ النقاش حول العداء للسامية قبل قرار البرلمان الفرنسي التاريخي أواخر عام ٢٠١٩ باعتبار معارضة الصهيونية شكلا من أشكال معاداة السامية. بدأ هذا السجال بُعيد قرار منظمة «التحالف الدولي لإحياء ذكرى الكارثة» (International Holo-caust Remembrance Alliance) بتوسيع هذا المفهوم، وهو توسع للتعريف بدأ التداول فيه منذ العام ٢٠١٥.

ظهر في أعقاب ذلك اشتباك مهم بين هذا التعريف وبين المسألة الفلسطينية، حيث كتب الباحث الإسرائيلي المعروف، يهودا باور، مقالا اعتبر فيه أن المطالبة بحق العودة للفلسطينيين هي جزء من معاداة السامية.[١٠] وباور هو الرئيس الفخري لهذا التحالف الذي أقيم عام ١٩٩٨، والذي يضم ٣٣ دولة في العالم، ويعمل فيه بتطوع مئات المعلمين والأكاديميين ومديري متاحف إحياء الكارثة في العالم. يشير غولدبرغ وراز أن تعريف التحالف الدولي للعداء للسامية جاء لصد كل نقد لإسرائيل، والدفاع عن المستوطنين وسياسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، كما أنه يمنع التحقيق بقضايا انتهاك حقوق الإنسان في إسرائيل.[١١] وتوضح دينا بورات أن التعريف الجديد للعداء للسامية تبناه الراصد الأوروبي للعنصرية وكراهية الأجانب التابع للاتحاد الأوروبي (EUMC). لذلك فإن الموضوع يتعدى التحالف الدولي الذي تستعمله الحكومة الإسرائيلية لوسم كل ناقد لإسرائيل من أفراد ومؤسسات بالعداء للسامية.[١٢] حيث تم تبني التعريف من جميع دول الاتحاد الأوروبي بما في ذلك بريطانيا. تثير هذه الحقيقة أمرا مهما في المقاربة الأوروبية للصهيونية كحركة قومية تعبر عن المجموع اليهودي. فالتعريف الأوروبي يتعدى التصدي لمعاداة السامية في مجتمعاتها ضد مواطنين يهود في هذه المجتمعات، بل يمتد ويتواصل ويرمي لصد النقد عن حركة قومية، استعمارية في نظر الفلسطينيين على الأقل، نفذت مشروعها السياسي، القومي والاستعماري خارج حدود أوروبا. والمهم أنه يحمل نزعة تجريمية حسب القانون حتى لمن ينتقد المشروع الصهيوني الذي هو خارج الحدود الأوروبية. والأهم، تخصيص قانون وتعريف خاص لمعاداة السامية خارج قوانين العنصرية وكراهية الآخر العامة في الدول الأوروبية، حيث أن مجموعات أخرى تعاني من الكراهية أكثر من المواطنين اليهود، مثل المواطنين المسلمين والمهاجرين.

وقد جاء في التعريف الجديد لمعاداة السامية، التالي: «معاداة السامية هي توجه معين لليهود، الذي من شأنه أن يُعبر عن كراهية لليهود. تعبيرات خطابية وجسمانية للعداء للسامية

مُوجهة مباشرة ضد أفراد يهود وغير يهود أو/ و أملاكهم، وضد مؤسسات مجتمعية يهودية ومؤسسات دينية».[١٣]

في الاجتماع الذي عقده التحالف الدولي المذكور آنفا، عام ٢٠١٦ ، تم تبني هذا التعريف، وأضاف التحالف توضيحات حوله، حتى يوضح الغاية منه، وربما هنا تكمن أهمية هذا التحالف، وبما أنه تحالف دولي فإن الدول الأعضاء فيه تبنت التوضيحات والتأويلات التي وضعها التحالف، وهو ما أقره البرلمان الفرنسي في قراره أواخر عام ٢٠١٩. وجاء التوضيح للتعريف من خلال وضع نماذج وأمثله عملية، سوف تدخل كجزء من تعريف معاداة للسامية:[١٤]

«أولا: تعبيرات مثل هذه [تعبيرات معادية للسامية] يمكن أن توجه ضد دولة إسرائيل، والتي يتم التعامل معها كمجموعة يهودية. ومع ذلك فإن النقد الموجه لإسرائيل ويشبه كل نقد موجه لكل دولة أخرى لا يعتبر عداء للسامية. العداء للسامية هي اتهام اليهود في التخطيط لمؤامرة من أجل إلحاق الضرر بالإنسانية، وتستعمل من أجل إلقاء المسؤولية على اليهود بكل أمر خطأ يحدث. يتم التعبير عن العداء للسامية من خلال الحديث، الكتابة، وأشكال صوريّة وأفعال، واستعمال آراء نمطيّة مسبقة ظلامية وبصفات جوهرية سلبية.

أمثلة راهنة للعداء للسامية في الحياة العامة، الإعلام، والمدارس، وأماكن العمل وفي المجال الديني، يمكن أن تشمل أيضا النقاط التالية:

الدعوة إلى أو المساعدة أو تبرير قتل اليهود أو المسّ بهم باسم أيديولوجيا متطرفة، أو باسم رؤية دينيّة متطرفة.

نشر تعليقات خبيثة تنزع إنسانية اليهود، وتشيطنهم، أو ترفق لهم أفكارا نمطية كأفراد، أو تتعلق بقوة اليهود كمجموعة، علاوة على ذلك، وإن ليس بشكل حصري، الحديث عن مؤامرة يهودية عالمية للسيطرة على الإعلام، الاقتصاد، الحكومة أو مؤسسات أخرى في المجتمع.

اتهام اليهود كشعب بكونهم مسؤولون عن أفعال سلبية، سواء اكانت حقيقية أم متخيلة، التي نُفذت بواسطة فرد يهودي أو مجموعة، أو حتى أعمال نفذها غير يهود.

إنكار وجود، أهداف، الآليات (مثل غرف الغاز) ومنهجية إبادة الشعب اليهودي التي قامت بها ألمانيا النازية، ومؤيدوها وحلفاؤها خلال الحرب العالمية الثانية (الكارثة).

تظاهرة في لندن: معاداة الصهيونية لا تساوي معاداة السامية.

اتهام اليهود كشعب، أو إسرائيل كدولة، بتلفيق الكارثة أو المبالغة في حجمها.

اتهام مواطنين يهود، لا يسكنون في إسرائيل، بأنهم موالون أكثر لدولة إسرائيل، أو بتفضيل مصالح اليهود في أنحاء العالم على حساب مصالح الدولة التي يعيشون فيها.

انكار حق الشعب اليهودي في تقرير المصير، بما يشمل الادعاء أن قيام دولة إسرائيل هو مبادرة [عمل] عنصرية.

تطبيق معايير ازدواجية تجاه إسرائيل تطالبها أن تتصرف بطريقة لا تُطلب أو تُتوقع من كل أمة ديمقراطية أخرى.

استعمال رموز أو توصيفات معاداة للسامية الكلاسيكية (مثل، الادعاء أن اليهود قتلوا المسيح أو فريات الدم) من أجل وسم إسرائيل أو الإسرائيليين.

المقارنة بين السياسة الراهنة لإسرائيل وبين النازية.

توجه جماعي لليهود كمسؤولين عن أعمال دولة إسرائيل.

أفعال معادية للسامية هي جنائية عندما يتم تعريفها هكذا حسب القانون (مثل إنكار الكارثة، أو نشر مواد معادية للسامية في دول معينة)م

أعمال جنائية هي معادية للسامية عندما تكون أهداف الاعتداءات، سواء أكانوا أفرادا أو ممتلكات (مثل مدارس، أماكن عبادة أو مقابر) قد اختيرت للاعتداء بسبب كونها، أو أعتقد أنها، يهودية أو لها علاقة باليهود.

تمييز معاد للسامية هو منع اليهود من الحصول على فرصهم أو تقديم الخدمات المفتوحة للآخرين، وهي غير قانونية في دول كثيرة».[١٥]

في مقال نشره دانيال بالتمان الباحث الإسرائيلي المعروف في الكارثة اليهودية والنقدي للسياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين حول تعريف معاداة السامية الجديد، اتهم التحالف الدولي بتسييس معاداة السامية لأهداف سياسية أيديولوجية لصالح حكومة إسرائيل الراهنة ومشروعها الاستعماري في فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧. حيث بدأ مقاله بنقد قرار البرلمان الألماني باعتبار حركة المقاطعة جزءا من معاداة للسامية. وقد حظيّ هذا القرار بإجماع كل القوى السياسية في البرلمان الألماني بما في ذلك حزب الخضر. واعتبر أن هذا القرار يضع ألمانيا كرائدة من بين الدول في تشويه مفهوم العداء للسامية.[١٦] واصفا التعريف الجديد «بمعاداة السامية الوظيفية»، تلك التي تخدم الحكومة الإسرائيلية ومصالحها. في هذا الصدد، يقول بلتمان:

«معاداة السامية التقليدية والمعروفة تميزت بعداء متعدد الأوجه لليهود واليهودية، بشيّطنة اليهود، والانشغال في صفاتهم الجماعية وأعمالهم الاقتصادية، [وحبك] أساطير وآراء نمطية سلبية أنتجت اليهودي كشيطان يمشي على الأرض. بينما معاداة السامية بنسختها الجديدة التابعة للشعبوية القومجية في أوروبا اليوم، والتي تبنت ألمانيا تعريفها، يمكن تعريفها كـ معاداة سامية وظيفية. في أساسها يقف المبدأ، والذي بموجبه يتم تعريف المعادي للسامية كما يرغب يهود معينون بتعريفه هكذا... بمعنى آخر، لم تعد العداء للسامية تلك التي تفصل اليهودي عن غير اليهودي حسب معايير الدين، والثقافة، والقومية أو العرق، وإنما يتم الفصل حسب معايير تُحددها حكومة إسرائيل، ويهود وغير يهود يؤيدونها، في ألمانيا ودول أخرى».

ويعرف بلتمان معاداة السامية الوظيفية على النحو التالي:

«تعرّف معاداة السامية الوظيفية معادين للسامية يهودا وغير يهود بالحدّة نفسها، وذلك حسب مجموعة من التعريفات والمميزات التي تلائم القومجية الإسرائيلية الحالية. وبما أن معاداة السامية الوظيفية بحاجة بدورها أيضا إلى وثيقة أو جسم يُعّرف حدود الظاهرة– لأنه لا يمكن لكل شخص يقرر من هو المعادي للسامية ومن لا– فذهبوا إلى الوصايا العشر للتحالف الدولي لتخليد ذكرى الكارثة».

ويكمل بلتمان في نقده للتشوه الذي أصاب تعريف المعاداة للسامية، وتحويلها إلى وظيفية على النحو التالي:

«تُعرف معاداة السامية كإنكار حق الشعب اليهودي بتقرير المصير بواسطة الادعاء أن قيام دولة إسرائيل هو عمل عنصري، أو تطبيق معايير ازدواجية تجاه إسرائيل من خلال مطالبتها بأمور لا يتم طلبها من أمم الديمقراطيات الأخرى، أو المقارنة بين سياساتها الحالية وبين تلك النازية... مقارنة السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في غزة لتلك الألمانية تجاه اليهود في غيتوات في بولندا هي حقا صعبة ومقلقة. ولكن هل الحديث هنا يُعبر عن معاداة السامية؟ وهل وظيفة البرلمان الألماني هو تحديد أن منظمة تستعمل هذا الادعاء هي منظمة معادية للسامية أم لا؟».

في مقاله يستحضر بالتمان المنظر الأيديولوجي الألماني المشهور الفرد روزنبرغ، الذي انتبه منذ العشرينيات من القرن الفائت لطبيعة الصهيونية، واعتبر أن الحركة الصهيونية التي تشجع انفصال اليهود عن مجتمعاتهم والهجرة إلى فلسطين يخدمون السياسة النازية في الدفع بخروج اليهود من ألمانيا. واستعمل روزنبرغ الادعاء الصهيوني كمسوغ قانوني، لإثبات أن اليهود أيضا يؤيدون هذه الفكرة لذلك يجب إلغاء حقوقهم المدنية. ويصل بلتمان إلى نتيجة مفادها:

«سخرية تاريخية مُرّة ترافق وسم كل ناقد في ألمانيا للسياسات الإسرائيلية على أنه معاد للسامية. هكذا تخدم ألمانيا توجه الصهيونية القامعة والعنصرية لدولة إسرائيل الحالية، بالضبط كما فعلت ألمانيا تلك [أي النازية] عندما خدمت احتياجات الصهيونية آنذاك؛ أي تشجيع الانعزالية اليهودية ودعم الهجرة اليهودية... الفرق الكبير بين الوضع الميؤوس منه ليهود ألمانيا في الثلاثينيات وبين دولة اليهود اليوم غاب كما يبدو عن أعضاء البرلمان الألماني».

في هذا الصدد، يشير عزمي بشارة أن المعارضة الأولى للصهيونية جاءت من التيارات الدينية الأرثوذكسية، ولكنه يشير أيضا إلى العلاقة التي نشأت بين الصهيونية ومعاداة السامية، حيث يقول:

«إن الحليف الموضوعي للصهيونية فكريًا هو العداء للسامية. وهذه المقولة هي أيضًا مقولة لمفكر يهودي هو كلود مونتفيوري في بداية القرن العشرين، في نقده لمسألة خلق الولاء المزدوج لليهود. ولكن الأمر يتجاوز ذلك؛ فقد انطلقت الصهيونية، منذ بداياتها، ليس فقط من اعتبار العداء للسامية مرضًا أبديًا ابتليت به الشعوب التي يعيش اليهود بين ظهرانيها ولا حلّ له، ولكنها أيضًا بلورت تصورًا سلبيًا (خاطئًا يكاد يكون تعميمًا عنصريًا) لشخصية يهوديٍّ المنفى الضعيف المذل المهان الذي يفتقر إلى الشخصية الوطنية والشعور القومي».[١٧]

في مقال نشره دان ميرون، أستاذ الأدب اليهودي في الجامعة العبرية في القدس وجامعة كولومبيا في نيويورك، حول العلاقة بين معارضة الصهيونية ومعاداة السامية، عبر عن موقفه الذي يدعم هذا الربط بين الأمرين.[١٨] يربط ميرون في مقاله بين الأمرين من خلال تحليل يعتمد على انطباعات شخصية، وليس على نقاش فلسفي أو تجريبي، ويسرد مجموعة من الأسباب التي يحاول من خلالها تثبيت ادعائه. أولا: يعتقد أن المعارضة للصهيونية في الغرب، لا سيّما في صفوف المثقفين في الجامعات الأميركية، تتمثل بإلغاء وجود دولة إسرائيل بشكل واضح. حيث أن قيام دولة إسرائيل كان خطأ تاريخيا، إسرائيل التي أدت إلى إحداث ظلم تاريخي وسفك للدماء لا يتوقف، وحتى يتم إلغاؤها سوف تستمر كالسرطان في جسم المجتمع الدولي. إسرائيل حسب المعادين للصهيونية هي خطأ ناتج عن مصالح مؤقتة للقوى الكولونيالية. لذلك فإن هؤلاء يعتقدون أن الخطأ بدأ مع وعد بلفور مرورا بقرار التقسيم، وما حدث في عام ١٩٤٨ وبعده هو تحصيل حاصل لذلك، لذلك فإن الحل لمعارضي الصهيونية هو إلغاء قرار التقسيم واعتراف بريطانيا بخطئها المتمثل بنشر تصريح بلفور. ويكمل ميرون ادعاءه، بأن هؤلاء الذين يسمون أنفسهم معارضين للصهيونية يريدون في الحقيقة إلغاء دولة إسرائيل، لا بل يريدون عودة اليهود إلى أصلهم؛ أي «شعب عالمي في المنفى»، وعلى الرغم كم اعترافهم أن العودة عن قرار التقسيم سيلحقه دمار وفوضى، فإن ذلك لا يهمهم في شيء، المهم تصحيح هذا الخطأ التاريخي. ولا يقدمون أي جواب عما سيحدث لنصف الشعب اليهودي الذين أسسوا دولة وثقافة واقتصادا قويا ولغة. قسم منهم سيدعي أن اليهود ليسوا أمة، بل مجموعة دينية تستطيع العيش في أي مكان في العالم».

ويستحضر ميرون موقفا عن محاضرة سمعها من إدوارد سعيد حول فرويد، حيث اعتبر سعيد أن فرويد هو نموذج لليهودي الأصلي، عندما طُرد من وطنه [النمسا] اختار العيش في لندن وليس في القدس، على الرغم من أنه اقترح عليه منصب مرموق في الجامعة العبرية. ويشير ميرون أنه عندما سأل سعيد في تلك المحاضرة عن مصير أخوات فرويد واللواتي بقين في النمسا ولم يسمح لهن بالهجرة لإنكلترا وقتلن هناك، فإنه لم يجب على ذلك. ما يريد أن يقوله ميرون من استحضار موقف سعيد (بغض النظر عن صحته ودقته) أن المعارضين للصهيونية لا يهمهم مصير الشعب اليهودي في مقارباتهم للصراع وللحركة الصهيونية، وهو برأيه شكل من أشكال العداء للسامية. لذلك يصل ميرون إلى نتيجة مفادها أنه «عمليا، في أيامنا ليس هنالك تعبير عميق ومبدئي للعداء للسامية أكثر من الادعاء أن دولة إسرائيل مع نصف الشعب اليهودي الذي رجع إلى الحياة من خلالها بعد الحرب العالمية، عليها أن تتفكك. هذا، عمليا، دعم لعملية تاريخية تشبه الكارثة ويُكمل «صناعتها»».[١٩]

ما يستحضره الكاتب في هذا المقال من العلاقة بين معاداة السامية والمسألة الفلسطينية وجوهر المشروع الصهيوني، هو بالضبط ما رمى له توسيع تعريف معادة السامية، وهو إقحام المشروع الصهيوني والسجال حول ما نتج عنه في إطار مقاربات معاداة السامية. يعتبر ميرون، وهو شخصية أكاديمية مهمة في دراسة الكارثة اليهودية، والرئيس الفخري للتحالف الدولي المذكور أن السجال حول طبيعة إسرائيل كدولة يهودية والمطالبة بنزع الطابع الصهيوني عنها أو الطابع الإثني هو معاداة للسامية، واعتبر أيضا أن المطالبة بحق العودة هو معاداة للسامية. هذا عمليا هو تجريم كل المشروع الفلسطيني على طرفيّ الخط الأخضر بمعاداة السامية. ولكنه أيضا وسم يهود بمعاداة السامية ممن يريدون حصر المشروع الصهيوني داخل الخط الأخضر، ويعتبرون أنه استعماري خارجه. أو التوجهات «ما بعد صهيونية» التي تحاول الاستئناف على الواقع الناتج عن المشروع الصهيوني وتغييره نحو تخفيف أو الغاء الطابع الصهيوني للدولة. وهو ما دفع المؤرخ الإسرائيلي المعروف شلومو ساند إلى الرد عليه، حيث أنه حسب التعريف الجديد فإنه هو أيضا معاد للسامية.

في مقال كتبه المؤرخ الإسرائيلي شلومو ساند،[٢٠] حول توسيع التعريف لمعاداة السامية، وفي معرض رده على ميرون، يقول:

«إن رهاب–اليهود اليوم يختلف تماما عن العداء للسامية في فترة قضية درايفوس. اليوم وليس كما في فترة درايفوس، لا يوجد زعيم واحد في العالم من الديمقراطيات الليبرالية يستطيع أن يعبر عن موقف عدائي لليهود ويبقى في منصبه. لن نرى اليوم صحافيين أو إعلاميين يستطيعون التفوه بعدائية ضد اليهود والاستمرار في عملهم. تقريبا كل عنصريي أوروبا والولايات المتحدة مُوحدّون حول موقف مُساند لإسرائيل ومُساند لليهود. طَردت ماري ليبان، زعيمة اليمين المتطرف في فرنسا، والدها من صفوف حزبها في أعقاب تصريحاته الجارحة حول

يعتبر ميرون، وهو شخصية أكاديمية مهمة في دراسة الكارثة اليهودية، والرئيس الفخري للتحالف الدولي المذكور أن السجال حول طبيعة إسرائيل كدولة يهودية والمطالبة بنزع الطابع الصهيوني عنها أو الطابع الإثني هو معاداة للسامية، واعتبر أيضا أن المطالبة بحق العودة هو معاداة للسامية.

إبادة اليهود في فترة الحرب العالمية الثانية، ومنعت مؤيدي المقاطعة ضد إسرائيل من الانضمام لحزبها القومي».

يوضح ساند في معرض نقاشه مع مقال دان ميرون المذكور آنفا، أن الدعاية العنصرية الفرنسية في فترة درايفوس في أواخر القرن التاسع عشر لم تكن موجهة ضد عاملي البنوك والصرافين اليهود فحسب، وإنما ضد اليهود الذين جاؤوا من مالرس، ومُوجهة بصورة أشد ضد «مهاجري شعب الايديش من شرق أوروبا». ويضيف ساند»لا بد أن ميرون يعرف الأديب القدير موريس بارس، حيث يمكن استحضار اقتباسات كثيرة من نصوصه وخطاباته، واستبدال كلمة يهود فيها بالمسلمين، وسيظهر أنها كتبت الآن. الكثير من زملاء بارس في الكتابة لم يختلفوا عن مواقفه، وهم أيضا يشبهون بشكل مذهل الكثير من المثقفين الباريسيين في السنوات الأخيرة». ويشير ساند أن الكثيرين ممن دعموا درايفوس كانوا آنذاك داعمين للتوجهات الكولونيالية، وليس كما هو الحال اليوم، ففي تلك الأوقات كان من الممكن السيطرة على شعوب بدون منحها حقوقا دون أن تعتبر معاديا للجمهورية أو للديمقراطية. ويختم ساند مقاله بأن الديمقراطية الليبرالية هي دولة جميع مواطنيها، موجها نقده لميرون الذي يعتقد أن الدولة اليهودية تابعة لأبناء «قومه» وليس لكل المواطنين الإسرائيليين، وهو (أي ساند هذه المرة) الذي يطمح لأسرلة ونزع الطابع الصهيوني عن دولة إسرائيل قد يعتبر معاديا للسامية.

أوضح رائف زريق في مقال كتبه حول أن حق العودة هو معاداة للسامية،[٢١] ردا على مقال يهودا باور، أن باور لا يقدم تفسيرا لتصنيف استعمال القوة لتحقيق هدف سياسي على أنه معاداة للسامية، وكونه؛ أي باور، يعتقد أن المطالبة بدولة فلسطينية هو مطلب شرعي، فهل يتحول هذا الحق إذا تم استعمال القوة لتحقيقه معاديا للسامية؟

ويكمل زريق في سجاله الفلسفي مع باور- بهدف تفكيك مقولته، أنه قد تنشأ امكانية أن يقبل اليهود بحق العودة بصورة أو بأخرى، الآن لا يقبلونها، ولكن قد يتغير هذا الموقف، فهل سيكون هذا الموقف معاديا للسامية أيضا؟

اتفق مع زريق في تحليله، ولكن هنا بالضبط يكمن جوهر التعريف الجديد لمعاداة السامية، أنه لا يخضع لمعايير عادلة أو أخلاقية، بل يخضع لمعايير توازن القوى، واحتكار إسرائيل تعريف من هو معاد للسامية. وما توسيع التعريف عن التعريف التقليدي إلا دليل على خضوعه لميزان القوى، والرغبات والمصالح الأيديولوجية.

في مقال كتبه الباحث الإسرائيلي ديمتري شومسكي حول قرار البرلمان الفرنسي اعتبار كل معارضة للصهيونية كعداء للسامية، اعتبر أن القرار لا يفرق بين الصهيونية المدنية التحررية والصهيونية الاستعمارية التوسعية، وهكذا فهو يضر بالنضال ضد معاداة السامية، ويعزز موقف الحكومة الإسرائيلية الحالية في استمرار مشروعها الاستعماري في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ . يبدأ شومسكي مقاله بمقولة تفيد بأنه «بلا شك أن إلغاء حق تقرير المصير القومي لليهود في إسرائيل والعمل على إلغائها في جوهره تعبير عن العداء للسامية».[٢٢] ينطلق شومسكي من الادعاء أن أحد الأسس لمعاداة السامية الحديثة هو الطموح لإلغاء مساواة الحقوق لليهود، سواء كأفراد عبر اندماجهم كمواطنين في المجتمعات التي يعيشون فيها (فكرة المواطنة المتساوية للجميع)، وسواء كمجموعة قومية من خلال حق تقرير المصير. ويشير الكاتب

أن النوعين من الشطب هما جزء من معاداة السامية، حيث تميزت معاداة السامية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بإلغاء حق اليهود بالمساواة الفردية الكاملة في المجتمعات التي عاشوا فيها، في حين أن المعاداة للسامية في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين تتمثل بالمطالبة بإلغاء الحقوق القومية لليهود في إقامة دولة تعبر عن حقهم في تقرير المصير.

ويتقدم شومسكي إلى النتيجة التي يريد إيصالها، وهي «لو أن جوهر الصهيونية في أيامنا انحصر في تحقيق المصير القومي لليهود في إسرائيل، فكان من الوجاهة النظر إلى العداء للصهيونية كعداء للسامية بشكل واضح». ويكمل «المعنى السياسي العملي والمهيمن للصهيونية الراهنة– كما تعرضه دولة إسرائيل في كونها محتلة ومستعمرة خارج حدودها تبعدها عن أن تكون مجرد تعبير عن حق تقرير المصير الشرعي.... يرى الكثيرون أن جوهر وغاية الصهيونية في بداية القرن الـ٢١ هو تعزيز القمع المدني والاستعباد القومي للشعب الفلسطيني، علاوة عن سطو وسرقة لا يتوقفان لإراضيهم باسم الثيولوجيا اليهودية–المسيحية».

ويصل شومسكي إلى نتيجة أخرى مفادها، «أن وصول الصهيونية إلى هذه الحقيقة المؤلمة والواضحة، حيث كانت التعبيرات العملية والجوهرية للصهيونية الراهنة متعلقة بشكل واضح بالظلم الصارخ– السيطرة العنيفة على شعب آخر وعلى أراضيه– فإن المعارضة الراهنة للصهيونية هي حقا من الظواهر السياسية العادلة في هذا الوقت».

ويعتبر شومسكي أن قرار البرلمان الفرنسي اعتبار معارضة الصهيونية شكل من أشكال العداء للسامية هو قرار خطير على الشعب اليهودي، لأن ربط العداء للسامية مع التضامن مع قضية عادلة مثل قضية الشعب الفلسطيني، سيجعل من العداء للسامية أمرا صحيحا، وقد يأخذ العداء للسامية دعما وشرعية أخلاقيين بسبب ارتباطه بحق الشعب الفلسطيني. ويقصد بذلك، أنه اذا كانت المعادلة أن قضية فلسطين هي قضية عادلة، والمشروع الصهيوني بعد عام ١٩٦٧ ، هو مشروع استعماري، والنضال ضد هذا المشروع هو مشروع وعادل، ولكن من الآن فصاعدا فإن هذا النضال هو معاد للسامية، فإن معاداة السامية هي عادلة، لأنها تحمل النضال ضد المشروع الصهيوني الاستعماري، وهو نضال مشروع. ولكن الأهم في مقال شومسكي هو ما أشرنا إليه في مقدمة المقال، أن توسيع تعريف معاداة السامية طرح من جديد الصراع داخل المشروع الصهيوني، حول ماهيته، حدوده، ونتائجه، حيث أن المعارضة للصهيونية وليس العداء لليهود واليهودية هي المعاداة للسامية البارزة والأكثر انتشارا حسب التعريف الجديد. فمعاداة السامية التقليدية تتلاشى، وهي موجودة على هامش المجتمعات الغربية المسيحية، وإقحام المعارضة للصهيونية كشكل من أشكال العداء للسامية يضع القيم الديمقراطية التي قامت عليها أوروبا في مأزق أخلاقي كبير، فضلا عن المأزق السياسي للذين يعتقدون أن المشروع الصهيوني أنهى مهمته «التحررية» بإقامة دولة يهودية، والصراع يتمحور حول ماهية هذه الدولة.

يشير الباحث تسيفي برئيل إلى المنعطف الخطير لتعريف معارضة الصهيونية كعداء للسامية، لأنه يعطي المعادين للسامية مخرجا أخلاقيا وسياسيا من خلال تأييد المشروع الصهيوني من أجل التنصل من عدائيتهم للسامية التقليدية؛ أي اليهود. لذلك فإن هذا التعريف يخدم بالأساس العداء للسامية. يقول برئيل:

«عندما تتبنى إسرائيل قوانين عنصرية، وعندما تنتهك المواثيق الدولية التي تتعلق بالاحتلال، عندما تسمح بنقل سكان محتلين إلى أرض محتلة، عندما تحرض ضد أقلية قومية تعيش فيها، فإن شرعيتها تهترئ، ومبدأها المؤسس لها، الصهيونية، يمر بنزعة شيطانية تُصدّع قيمها. تغذي هذه النزعة وحش العداء للسامية، الذي لا يعرف التفريق بين اليهودية، الصهيونية والإسرائيلية. والمفارقة هنا أن تصنيف مكرون [الرئيس الفرنسي عمنويل مكرون] أن معارضة الصهيونية هي عداء للسامية يساعد المعادين للسامية. حسب معادلته، فإن تأييد الصهيونية، حتى عندما تكون مشوهة ومزيفة، وعندما تُنزل الويلات على شعب آخر، وعندما يتم مقاربتها بشكل عنصري في حكومة إسرائيل، فإنها تتحول إلى الامتحان الأخلاقي الأسمى، بالضبط كما هو مكافحة العداء للسامية. من الآن فصاعدا، كل من يريد محاربة معاداة السامية، ملزم بحلف يمين الولاء للصهيونية. هذه صفقة واحدة. سنرى كم من مناهضي العداء للسامية في العالم سيوافقون للالتفاف حول العلم الصهيوني؟».[٢٣]

إن ربط العداء للسامية بالمسألة الفلسطينية والصهيونية، اكتشفته أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا مبكرا، حتى قبل التعريف الجديد الموسع، وشجعته الحكومة الإسرائيلية،

وتحديدا الليكود والمستوطنون، الذي تواصلوا مع أحزاب اليمين المتطرف الأوروبية التي تتسم بمعاداة للسامية التقليدية واضحة أو مضمرة، ولكنها اكتشفت أن شرعيتها تكون من خلال إنتاج نوع جديد من العداء، وهو العداء للإسلام والمسلمين في أوروبا، وقد بيضت هذه الأحزاب المتطرفة صفحتها من وسمها بمعادة السامية من خلال تماهيها الكامل مع المشروع الصهيوني على طرفيّ الخط الأخضر، في تماهيها مع الحكومة الإسرائيلية في التضييق على الأقليات، والعودة إلى مواقع الدولة القومية الإثنية الكلاسيكية، وتماهيها مع السياسات الاسرائيلية في الضفة من خلال دعمها للاستيطان.

لم تتنصل هذه الأحزاب بشكل واضح من خطابها المعادي للسامية التقليدي، وتحديدا في موضوع الكارثة اليهودية، أسبابها، ومن المسؤول عنها، وحتى حجمها. فعلى سبيل المثال تتفق هنغاريا التي يقودها زعيم اليمين المتطرف فيكتور اوربين مع سياسات إسرائيل الاستعمارية في الضفة الغربية، ولكنها تتحفظ عن الدور الهنغاري بالكارثة اليهودية وهو موقف يتناقض مع السردية الإسرائيلية واليهودية عن الكارثة، غير أن العلاقات بين الدولتين هي علاقات وثيقة، لا سيما بين زعيمي البلدين. أنقذت فكرة «معارضة الصهيونية كمعاداة للسامية» أحزاب اليمين المتطرف، والمستعدة أن «تسجد» للصهيونية ومشروعها الاستعماري الاستيطاني، وتؤيد سياسات إسرائيل في التعامل مع الفلسطينيين من مواطنيها، لأنها هي نفسها تتعامل هكذا مع الأقليات في بلدانها، فضلا عن أن هذا التعريف يحررها من وسمها بمعاداة السامية، فسياسات نتنياهو في السنوات الأخيرة لا تعلي من شأن معادة السامية التقليدية، بل تركز على ملاحقة معارضي الصهيونية ومشروعها على طرفيّ الخط الأخضر.

خاتمة

انطلق هذا المقال من مقولة أن توسيع تعريف معاداة السامية هدفه الاشتباك مع المسألة الفلسطينية، التي بقيت عصيّة عن محاولات إسرائيل وسم مؤيديها وأصحابها وداعميها بمعاداة السامية. ولكنه من جهة أخرى، أثار سؤال الصهيونية من جديد وماهيتها، حيث أكد أن الصهيونية هي بأفعالها الاستعمارية وما نتج عنها على الأرض ستكون فوق المساءلة الأخلاقية في الغرب. ولكنه يضع من يعتقد أن الحركة الصهيونية هي حركة تحرر وطني في مأزق سياسي وأخلاقي كبير.

يساهم التعريف الجديد لمعاداة الصهيونية في خلق اصطفافات سياسية جديدة في إسرائيل وخارجها؛ سيجد جزء من المعادين للسامية التقليدية في هذا التعريف مخرجا سياسيا لهم عبر التماهي مع المشروع الصهيوني، فيما سيجد معادون آخرون، لا سيّما تلك الحركات التي لا تسعى للحكم، مخرجا لتبرير معاداتهم للسامية عبر الكشف عن عدم أخلاقية الصهيونية لأنها تعادي قضية عادلة وهي القضية الفلسطينية. وهكذا سيكون معادون للسامية مع المشروع الصهيوني لتبييض مواقفهم الحالية أو التاريخية من اليهود واليهودية، مقابل معادين للسامية يتوغلون في معاداتهم عبر الإمساك بالمسألة الفلسطينية كمسألة عادلة تُبيّض معاداتهم للسامية أيضا.

يضع هذا التعريف منظري الصهيونية «المساواتية» أو «التحررية» أو توجهات «ما بعد صهيونية» في تحد سياسي ونظري كبير، لأنهم قد يجدون أنفسهم في تناقض مع الصهيونية التي يريدونها، وقد يكونون هو أنفسهم معادين للسامية إذا عارضوا المشروع الاستعماري في فلسطين عام ١٩٦٧، أو طالبوا بتعديل أو إلغاء الطابع الصهيوني عن دولة إسرائيل لتكون دولة ليبرالية ومساواتية.

وفي النهاية يُعبّر هذا التعريف أكثر من كل شيء عن ميزان القوى بين الفلسطينيين والعرب من جهة وبين إسرائيل من الجهة الأخرى، فواضح أن مظاهر معاداة السامية التقليدية باتت قليلة والأهم أنها غير شرعية سياسيا وقانونيا، والهروب إلى الأمام في توسيع التعريف، والذي يتعلق بالمسألة الفلسطينية بالأساس، هو نتاج ميزان القوى في العالم، ولا يُعبر عن معيار أخلاقي عادل بكل المفاهيم الديمقراطية، وفلسفة الحريات، والقيم العالمية لحقوق الإنسان، وحق الشعوب في تقرير المصير والنضال ضد الاحتلال أو الاستعمار. يكشف لنا التغيير بين عام ١٩٧٥ عندما عُرفت الصهيونية كحركة عنصرية، وانتهاء باعتبار معارضة الصهيونية شكلا من أشكال معاداة السامية، عن العالم الذي نعيش فيه.

الهوامش

١. حامي شيلف، «ترامب يستغل الخلاف الكبير في الحزب الديمقراطي لوسمها بأنها معادية لإسرائيل، هآرتس، ٢٠١٩/٣/١٠، ص١.

٢. عاموس غولدبرغ وراز سيغل، «التعريف المشوه للعداء للسامية يدافع عن إسرائيل أمام كل نقد»، موقع سيحا مكوميت، ٢٠١٩/٧/٢٩، أنظر الرابط: https://www.mekomit.co.il/%D7%94%D7%94%D7%92%D7%93%D7%A8%D7%94-%D7%94%D7%9E%D7%A2%D7%95%D7%95%D7%AA%D7%AA-%D7%A9%D7%9C-%D7%94%D7%90%D7%A0%D7%98%D7%A9%D7%99%D7%9E%D7%99%D7%95%D7%AA-%D7%9E%D7%92%D7%99%D7%A0%D7%94-%D7%A2%D7%9C/

٣. ديمتري شومسكي، «ليتركز النضال ضد المستوطنين»، هآرتس، ٢٠٢٠/١/٢٩، ص ١١.

٤. ديمتري شومسكي، «ليتركز النضال ضد المستوطنين»، هآرتس، ٢٠٢٠/١/٢٩، ص ١١.

٥. حاييم غانز، الصهيونية المساواتية: نص حول المكانة الأخلاقية لدولة اليهود. (تل أبيب: مركز كولاد، ٢٠١٤). بالعبرية.

٦. حاييم غانز، نظرية سياسية للشعب اليهودي: ثلاث سرديات صهيونية. (تل أبيب: منشورت يديعوت، ٢٠١٣). بالعبرية

٧. شلومو أهرونسون، «حول ما بعد الصهيونية والتراث المعادي للسامية في الغرب»، في: بنحاس غينوسار وآفي برئيلي (محرران). الصهيونية: سجال راهن. (بئر السبع: جامعة بن غوريون، ١٩٩٦). ص: ١٩٨-١٩٩.

٨. أوري رام، «ذاكرة وهوية في عهد ما بعد الصهيونية: سوسيولوجيا سجال المؤرخين في إسرائيل»، مجلة: تيؤوريا فبيكورت (نظرية ونقد)، ٨ (١٩٩٦)، ص ٩-٣٢..

٩. للاستزادة حول هذه التوجهات والنقاش بينها، أنظر المجلد الخاص حول الصهيونية في: بنحاس غينوسار وآفي برئيلي (محرران)، الصهيونية: سجال راهن، (بئر السبع: جامعة بن غوريون، ١٩٩٦).

١٠. يهودا بور، «حول العداء للسامية والتشويهات»، موقع هآرتس، ٢٠١٩/٧/٤، https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.7438296

١١. غولدبرغ وراز، ٢٠١٩

١٢. دينا بورات، «قبل ان ننصدم»، موقع هآرتس، ٢٠١٩/٨/٨، https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.7651942

١٣. دانييلا بيلد، «بريطانيا تتبنى تعريف جديد للعداء للسامية»، هآرتس، ٢٠١٦/١٢/١٢، https://www.haaretz.co.il/news/world/europe/1.3150007

١٤. موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، تعريف عملي للعداء للسامية لمنظمة IHRA، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، ٢٠١٦/١٢/٢٠، أنظر الرابط: https://mfa.gov.il/MFAHEB/PressRoom/Pages/IHRA-adopts-a-working-definition-of-antisemitism260516.aspx (قمت بترجمة النص كما ورد في موقع وزارة الخارجية، فكل ما هو مكتوب من شرح للتعريف يرد هنا كما هو في النص الأصلي).

١٥. إلى هنا الترجمة كما هي مستقاة من المصدر السابق (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية).

١٦. دانيال بالتمان، «ربما ليس هناك ألمانيا أخرى»، موقع هآرتس، ٢٠١٩/٦/٢٧، https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.7417079?lts=1590932130512

١٧. عزمي بشارة، «أصحيح أن معاداة الصهيونية هي أحد الأشكال الحديثة لمعاداة السامية؟» العربي الجديد، ٢٠١٩/٢/٢٨، https://www.alaraby.co.uk/opinion/2019/2/28/

١٨. دان ميرون، «الربط بين المعارضة للصهيونية والعداء للسامية قائم وموجود»، هآرتس، ٢٠١٩/١٢/٢٠. ص: ٢٣.

١٩. دان ميرون، «الربط بين المعارضة للصهيونية والعداء للسامية قائم وموجود»، هآرتس، ٢٠١٩/١٢/٢٠. ص: ٢٣.

٢٠. شلومو ساند، دان ميرون، «ربما أنا معاد للسامية أيضا؟» هآرتس، ٢٠١٩/١٢/٢٧، ص: ٢٣.

٢١. رائف زريق، «هل حق العودة معاد للسامية؟، هل أنتم جديّون حقا!» هآرتس، ٢٠١٩/٧/١٠، https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.7488660

٢٢. ديميتري شومسكي، «انتصار كله خسارة»، هآرتس، ٢٠١٩/١٢/١٨، ص: ١٣.

٢٣. تسفي برئيل، «إما معاد للسامية أو صهيوني؟»، هآرتس، ٢٠١٩/١٢/١٨، ص:٢.